

كشف عن وثيقة تؤكد دعوة المؤسسة لمكاتب أجنبية محددة

السلامان: «الإسكان» تنتهك القانون وتجعل الشريك المحلي صورياً

■ ندعو «مكافحة الفساد» وديوان المحاسبة لتفعيل أدواتها الرقابية للحد من مثل هذه الأساليب



ياسر أبل

كشفت وثيقة رسمية وزعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية على المكاتب الاستشارية الأجنبية تدعوها فيها الى تقديم خدماتها وعروضها لمشروع جنوب مدينة سعد العبدالله الاسكاني عن رغبة المؤسسة في جعل الشريك المحلي صورياً ولا يقوم بأية أعمال فعلية في مشروع العقد.

رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية المهندس بدر السلطان أوضح: أن المؤسسة وفي بند التعليمات الهامة للشروط المرجعية لمشروع الخدمات الاستشارية لمشروع سعد العبد الله الاسكاني بالصفحة 24 للنص العربي وفي الصفحة 21 للنسخة الانكليزية. اوردت أنه على المستشار «وبموجب أنظمة



صورة ضوئية من النص العربي لدعوة وزارة الإسكان التي تريد وكيلًا شكليًا

منطلق الحرص على الشفافية والمال العام تجدد دعواتنا للحكومة لإيقاف هذا الأسلوب من الدعوات الخاصة التي توجهها الوزارات والجهات العامة للمكاتب الأجنبية والتي توجهها وزارة الإسكان بهذه الدعوة التي يتضح من بنودها أنها تخالف كل ما ذكرناه من قوانين وقرارات حكومية بل وتدعو الى التحايل وانتهاك المال العام بأن يكون الشريك المحلي صورياً ولا

■ نطالب الوزيرة الصبيح بعرض هذه الانتهاكات على طاولة مجلس الوزراء



بدر السلطان

والتخطيط ولجنة البيوت الاستشارية نصر على هدمه وزارات أخرى فوزير بيئي وآخر يهدم ولهذا فإننا نطالب الوزيرة الصبيح بعرض هذه الانتهاكات على طاولة مجلس الوزراء حتى لا يستمر الخسائر بالاستعباد باستشارات أجنبية في هدم ما تحاول الحكومة القيام به وحسب يتم إيقاف الاستثناءات الكثيرة التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية وتجاهلها لاشتراطات الفتوى والنشرية ولجنة اختيار البيوت الاستشارية وقانون المناقصات وقرارات مزاولة المهنة بالكويت.

أكد السلطان الى أن مشروع ضاحية سعد العبد الله الذي تثار حول أرضه الكثير من المشاكل البيئية والفنية لا

مدن جديدة

«كويت 2035»، والتي تهدف إلى جعل الكويت مركزاً تجارياً ومالياً وتعزيز مكانة الاقتصاد الكويتي بين الاقتصاديات العالمية وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على عائد النفط وتحسين مستوى المعيشة واستقطاب الشباب وخلق فرص عمل لهم، مشيراً إلى اعتراف دولة الكويت بتنفيذ مشروعات ضخمة تشمل إنشاء مدن جديدة وسكك نقل بالطائرات، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وفي شأن التقرير السنوي لجهات متابعة الأداء الحكومي لعام 2014، فقد استمع المجلس إلى شرح قدمه رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد مشعل الأحمد ولسؤولون في الجهاز، موضحاً نتائج متابعة بعض المشروعات الحكومية والتي بلغت «22» مشروعاً، والآلية التي تم اتباعها في هذا الشأن، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المنوط بها تنفيذ هذه المشروعات.

كما شرح نتائج دراسة الجهاز لتقرير ديوان المحاسبة، والتوصيات والمقترحات التي توصل إليها الجهاز لمعالجة الملاحظات التي أبداها الديوان على أعمال الجهات المشمولة برقبته.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالتقرير والجهود التي قام بها الجهاز لتحقيق الأهداف المنشودة، وحث الجهات المعنية على تجسيد التعاون المأمول معه، بما يسهم في دفع عجلة التنمية في البلاد.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي تضمن تطوير التشريع الحالي لحقوق المؤلف، لتواكب دولة الكويت الترتيب العالمي في حماية حقوق المؤلف ونسائير الاتفاقيات الدولية، وإهمها الاتفاقية الدولية لحقوق المؤلف والاتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وكذلك اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الفنية وقرر رفعه لصاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته لمجلس الأمة.

وأطلع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس خالد الصالح مجلس الوزراء على نتائج مشاركته في مؤتمر تنوع اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي عقد في المملكة المتحدة، حيث قدمت الكويت ورقة عمل خطة الكويت التنموية ورؤيتها «كويت 2035»، والتي تهدف إلى جعل الكويت مركزاً تجارياً ومالياً وتعزيز مكانة الاقتصاد الكويتي بين الاقتصاديات العالمية وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على عائد النفط وتحسين مستوى المعيشة واستقطاب الشباب وخلق فرص عمل لهم، مشيراً إلى اعتراف دولة الكويت بتنفيذ مشروعات ضخمة تشمل إنشاء مدن جديدة وسكك نقل بالطائرات، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، حول نتائج مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بمرور 20 عاماً على إطلاق البرنامج العالمي للشباب، والذي عقد بمقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك مؤخراً، كما أحاط مجلس الوزراء باللقاء الذي تم مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والذي أشاد فيه بنجاح دولة الكويت في تطوير ورعاية السياسة الشبابية وأنها أصبحت نموذجاً يعقد بها بالمخططة.

وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك راسع سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، باسمه ونيابة عن إخوانه الوزراء، أسعى آيات التهاني والتبريكات لمقام حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، وللشعب الكويتي الكريم، منتهلاً إلى المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة الكريمة على كويتنا الغالية والأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات، وأن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والرخاء.

إشادة طلابية

أصبح بالنسبة اليهم بمنزلة الأب الروحي، الحريص على مصالحتهم ومستقبلهم، والذي يجدون عنده العطف والمودة وسعة الصدر، لاستيعاب شكواهم وحلها بأسرع ما يمكن، وإزالة كل مشاعر الغربة عنهم، وتقريبهم بشئى الصور والأساليب من وطنهم الأم الكويت.

أضافوا أن كل كلمات الشكر والامتنان لا توفي د. جراح حقه من التقدير والوفاء لجهوده الكبيرة تجاه أبنائه الدارسين في لوس أنجلوس.

الكاميرا الأمنية

الخدمة المدنية الى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية للاختصاص.

ونصت الرسالة الثانية على طلب رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية، إحالة التقرير رقم 92 والتقرير رقم 114 للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية، والاقتراح بقانون في شأن الحقوق القانونية المدنية لغير محددى الجنسية الى لجنة حقوق الإنسان البرلمانية للاختصاص.

ومن المقرر أن يستكمل المجلس في بند القوانين نظر تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، عن مشروعات القوانين بربط الميزانيات لعدد من الجهات للمستة المالية 2015/2016، حيث وافق المجلس في جلسته المعقودة في الثالث من الشهر الجارى، على ما انتهت اليه لجنة الميزانيات عن مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لعدد من الجهات عن السنة المالية 2013/2014.

وتتضمن مشروعات القوانين ربط ميزانيات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وجامعة الكويت والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة العامة للإطفاء وبلدية الكويت ومهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للصناعة.

ومن المقرر أن يجري المجلس المداولة الثانية على مشروع القانون بشأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الامنية، والذي أقره في مداولته الاولى في جلسته للمعقودة في الثاني من يونيو الجارى الى جانب المداولة الثانية على مشروع القانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات والذي أقر مداولته الاولى في جلسته السابقة.

وتتضمن أبرز القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس، القانون رقم 4 لسنة 2012 في شأن جامعة جابر، والمرسوم والاقتراح بقانون في شأن الحصانة العائلية ومشروع القانون بإصدار الخطة السنوية (2016/2017)، والاقتراحين بقانون في شأن العمالة المنزلية وإنشاء شركات مساهمة مغلقة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

وأدرجت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقريرها عن مشروع القانون بشأن المناقصات العامة والاقتراحات بقوانين للمالئة.

وتضمن جدول أعمال المجلس في بنده الثامن التقرير النهائي للجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة البرلمانية والتي شابت توزيع المحيازات الزراعية في منطقة الوفرة (المرزعة للمكاملة)، وعلى البند الـ 11 ورد الى المجلس كتاب من وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور على العمير، يتضمن تقريراً حول عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الاولى، و رأي هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتوصيات التي انتهت اليها لجنة التحقيق البرلمانية بشأن فحص عقد محطة الزور الشمالية.

من جهة أخرى أكد النائب يوسف الزلزلة أن قانون الكاميرات الأمنية يعتبر من القوانين المهمة، إلا أن خصوصية الناس لا يمكن أن تنتهك بأي شكل من الأشكال.

العنزي: دول الخليج حريصة على حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري

البوحة - «كونا» : أكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العنزي، حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري.

جاء ذلك في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ، على هامش ترؤسه وفد الكويت الى المنتدى الثالث للحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا للتجارة والاستثمار، المنعقد حالياً في البوحة.

وشدد العنزي على ضرورة ايجاد اداة رقابية قاعلة لحماية المستهلك تعمل على الحد من ارتفاع الاسعار ، وانتشار ظاهرة الغش التجاري وظهور بعض النشجن والموزعين والمالعين، ممن يستخدمون طرق احتيالية ضارة بالمستهلك لاسيما ان حماية المستهلك لاقت اهمية عن نظم الحماية الاجتماعية الاخرى.

وأكد أهمية المنتدى ودوره في بحث قضايا تجارية واقتصادية، من شأنها تعزيز التعاون بين الجانبين العربي و الأمريكي في مجال التجارة والجمارك، وتوحيد القوانين وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وقال ان المنتدى ناقش براءات الاختراع والتواصفات والمقاييس واعلان المبادئ الخاصة بالاستثمار الدولي، موضحاً انه تم عقد اجتماع تنسيقي بين دول المجلس قبل اعمال المنتدى بهدف توحيد المواقف تجاه القضايا المطروحة فيه.

وأضاف ان المنتدى استعرض العديد من المحاور الخاصة بالتجارة والاستثمار، ومنها المبادئ التجارية لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات وسلامة الأغذية، كما ناقش اعلان المبادئ الخاصة بالاستثمار الدولي للولايات ودول الخليج والجمارك الموحد لدول الخليج.

وذكر ان وزارة التجارة والصناعة بالكويت تشارك في المنتدى، يمحور حول حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري.

ولفت الى اهم انجازات مجلس التعاون خلال 2014، ومنها الموافقة على مشروع القانون «النظام» الموحد لحماية المستهلك بدول المجلس، والذي تم رفعه للمجلس الاعلى لاعتماده كقانون الزامي موحد على مستوى الدول الاعضاء، تزامناً مع العمل على اعداد مسودة اللائحة التنفيذية لهذا القانون «النظام».

وأضاف ان من بين الانجازات تخصيص موقع الكتروني موحد لحماية المستهلك بدول المجلس تم افتتاحه في يونيو 2014، ويحتوي على البيانات والمعلومات الخاصة بأسعار السلع والمنتجات الخلقية.

ويأتي عقد المنتدى تنفيذا لاتفاقية اطارية ابرمت بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية رغبة منهما في تطوير وتعزيز الشعاون الاقتصادي والتجاري على اساس المساواة والشفقة للتبادل.

هادي، الموجود في السعودية، وقد عن الرئيس السابق علي عبد الله صالح اللوائي للحوثيين.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة إن 80 في المئة من اليمنيين في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية.

وأدى الصراع حتى الآن إلى مقتل أكثر من 2500 شخص، وتشريد أعداد هائلة من السكان وشوء أزمة إنسانية كارثية في البلاد.

ويقول المحللون إنه من غير المحتمل أن تحقق المفاوضات نجاحاً لافتاً، بل إن من المتوقع ألا يجلس المتفاوضون في غرفة واحدة في بداية الأمر.

ملك الأردن

حدودنا، وأنا متراح جدا وكلي ثقة بهم».

وأكد أن وحدة الأردنيين وترايطهم كاسرة واحدة «هي مصدر قوة الأردن والفخار واعتزاز».

وقال الملك خلال لقائه، «أنتم أعلى وريعي وأنتم فريبون من القلب وجزء أصيل من الأسرة الأردنية، وأنا فخور أن أكون بينكم».

أضاف، أعرف أن هناك تحديات كثيرة بالنسبة للموضع الاقتصادي وأطمئنون أن الوضع سيكون أفضل من المستقبل.

وتابع «أنتم قريبون من الحدود وتشعرون بمشاكل اللاجئين وما يجري في سوريا والعراق أكثر من باقي مناطق المملكة، ما يهمننا هو التعامل مع تحدي الفقر والبطالة، خصوصا في مناطق شمال وشرق المملكة التي استقبلت لعدد الأكبر من اللاجئين منذ بدء الأزمة السورية».

واسترسل قائلا: «أنا حريص على توافسي معكم والاستماع منكم حول مختلف القضايا، ولكل ما فيه مصلحة الأردن ومستقبل أبنائه وبناته الأعزاء».

وأكد «أن الأردن يدرك حجم التحديات التي يواجهها سياسيا وإمبيا وعسكريا نتيجة التطورات التي تشهدها سوريا والعراق، لكننا مطمئنون ونضع في أولوياتنا مواجهة التحديات الاقتصادية».

البشير أفلت

ويقترض أن تكون محكمة في بريتوريا قد أصدرت قرارها أمس الاثنين حول طلب تقدمت به المحكمة الجنائية الدولية من حكومة جنوب إفريقيا، لتوقيف الرئيس السوداني المشارك في قمة للاتحاد الأفريقي هناك.

ودعت المحكمة السلطات إلى منع البشير من المغادرة، مادام القضاء لم يبت في طلب الجنائية الدولية باعتقاله.

وهي المرة الأولى التي يحاول فيها قضاء دولة أفريقية منع رئيس دولة في منصبه من مغادرة أراضيها بناء على طلب من المحكمة الجنائية الدولية.

وكان السودان أكد الأحد أن زيارة الرئيس السوداني إلى جوهانسبرغ تسير بشكل عادي، وأن الرئيس سيعود إلى بلاده بعد إكمال التيسر الأساسية لقعة الاتحاد الإفريقي.

وكانت محكمة في جنوب إفريقيا، تقدمت أمامها منظمة غير حكومية بدعوى قضائية، أصدرت قراراً بمنع الرئيس السوداني عمر البشير مؤقتاً من مغادرة البلاد، مادام القضاء لم يبت في طلب المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله، وفق حكم صدر الأحد.

ودعا رئيس المحكمة الجنائية الدولية جنوب إفريقيا التي «أسهمت دوما في تعزيز المحكمة، إلى عدم إخراج جهد لضمان تنفيذ مذكرات التوقيف» الصادرة بحق البشير الذي تلاحقه المحكمة منذ 2009 بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يذكر أن المحكمة الجنائية الدولية دعت بريتوريا لإيقاف البشير في إطار الملاحقات التي صدرت بحقّه في 2009، لتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأخرى في 2010 بتهمة ارتكاب جرائم حرب.